الجندي - وتكرر أنه لم يكن يحمل أية معدات - لمعالجة الباب، حدث انفجار رهيب أودى بحياته على الفور. وبعد دقائق معدودة وصلت إلى المكان فرقة نظامية مجهزة مختصة بتفكيك العبوات، جاءت من المعسكر الاسرائيلي المحلي، لتعالج المشكلة التي كانت قد حسمت. وفي ذلك الصباح نفسه فقد الشكمة رئيس بلدية نابلس وجليه كلتيهما في انفجار مماثل، وهو يتلقى العلاج الآن في احدى مستشفيات لندن.

في اليوم السابق، كانت الصحيفتان اليوميتان في القدس والضفة الغربية قد تسلمتا أوامر غير معللة، تحظر عليهما التوزيع في الضفة الغربية خلال الأسبوعين التاليين. وفي ذلك اليوم نفسه كان بيغن يتسلم مقاليد وزارة الدفاع. والرأي الذي يتفق عليه الفلسطينيون أنه لا مجال للشك في هوية الجهة التي أصدرت أوامرها للجنود الاسرائيليين للتوجه صبيحة ذلك اليوم، الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٨٠ إلى رام الله والبيرة. وبالمثل لا يوجد أدنى شك في المهمة التي كانوا سيضطلعون بها: معالجة وقمع أية ردة فعل يشعلها السكان المحليون استنكاراً لمحاولتي الاغتيال، اللتين كان قادة أولئك الجنود، على الأقل، على علم بهما.

وان رؤساء البلديات ونوابهم الخمسة الذين قابلهم وفدنا، كانوا جميعاً خاضعين لأوامر التحفظ وتقييد حرية التنقل والتضييق على نشاطهم. ويتعرضوا جميعاً لأوامر الحجز في البلدة، أي منعهم من الانتقال خارج حدود المدينة التي يعيشون فيها بدون ترخيص. كما رفضت السلطات الاذن لرئيس بلدية البيرة «الطويل» للسفر إلى انكلترا تلبية لدعوة تلقاها من الهيئات البلدية هناك. وفرض عليه أمر الحجز في البلدة، يوم السابع من آب (اغسطس) ١٩٨٠، بعدما كانت محاولة قتله قد أخفقت. ونرفق مع هذا التقرير صورة للقرار العسكري الخاص باحتجازه في بلدته، كما نرفق صورة أخرى لترخيص يسمح له بالسفر ليوم واحد خارج حدود بلدته (الملحق الرقم١، والملحق الرقم٢).

وجاء الابعاد العاجل للقواسمة رئيس بلدية الخليل وملحم رئيس بلدية حلحول، في الرابع من أيار (مايو) ١٩٨٠ مع حرمانهما من أي حق في الدفاع، مؤشراً صريحاً على الاستهانة الكاملة بالممثلين المنتخبين للشعب الفلسطيني. وهذا الابعاد يتناقض تماماً مع القانون الاسرائيلي، وتعرض للنقد من جانب المحكمة العليا في القدس، كما يمثل انتهاكاً فظيعاً للحقوق المسلم بها عالمياً في العدالة الطبيعية والانسانية.

التدخل في الشؤون الداخلية

كل إجراء تتخذه المجالس البلدية، أو عمل تقدم عليه، أو مشروع، أو قرار، يخضع لرأي السلطات العسكرية. وان موافقة هذه السلطات العسكرية لازمة لفعل أي شيء، وهي موافقة نادراً ما تأتي. وتبقى المشاريع الحيوية المتعلقة بالاسكان، والطرق، وحفر آبار المياه، والتدابير الصحية الخ... موقوفة أو معلقة عدة أشهر، أو تتعرض في النهاية لرفض السلطات العسكرية. كل ذلك بذريعة الأمن. فالخليل ظلت تنتظر ترخيص السلطات العسكرية منذ ١٩٧٨ لكي يسمح لها بحفر بئر ثان لتلبية احتياجات المدينة من الماء. ولقد تم تحديد موقع الحفر من قبل مساحين مختصين، فهذا شرط مسبق يفرضه الحاكم العسكري قبل أن يعطي الترخيص. أما رام الله فسعت كثيراً - وعبثاً - للحصول على موافقة الحاكم العسكري لاستخدام بناية قائمة تتألف من أربعة طوابق كمدرسة، مع أنها شُيدت أصلاً لهذا الغرض. وتضطر المدن لاقامة الأبنية دون الحصول على تراخيص الحكم العسكري بالشكليات المطلوبة، وذلك لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للنمو السكاني. وان العديد من هذه العمارات يهدم كلياً من قبل الاسرائيليين، ويزال من الوجود بطريقة منظمة. وتصبح المصيبة أفظع حين نعلم أن اسرائيل لا تقدم شيئاً لميزانيات البلديات. فهذه البلديات مضطرة للاعتماد كلياً على التبرعات التي تأتيها من الخارج عن طريق عمان. وتبذل السلطات العسكرية جهدها حتى لاغلاق باب التبرعات من الخارج، فتخضع رؤساء البلديات للاقامة الجبرية والحجز في المدينة وترفض إعطاءهم التراخيص للسفر إلى عمان لتقديم طلبات بلدياتهم وعرض احتياجاتها من الدعم المالي بغية تمويل المشاريع المختلفة في المدن.